Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (4) October(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

الأصول الصرفية في الشرح الكبير لمنظومة ريحانة الروح في علم التصريف

غفران خالد بندر

أ . د رافد حميد سويدان

كلية الآداب / جامعة الأنبار

Morphological principles in the great explanation of the system of Rayhana al-Ruh in the science of morphology.

Ghofran Khaled Bandar
ghu22a1042@uoanbar.edu.iq
Prof. Dr. Rafid Hamid Suwaidan
drraha75@uoanbar.edu.iq
College of Arts - University of Anbar

الملخص

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصّلاة والسّلام على أفصح من نطق بالضّاد، أمّا بعد:فإنّ علم الصّرف من العلوم الأساسيّة التي قامت خدمةً للغة العربيّة، وهو يشغل منزلة متقدّمة في خدمة هذه اللّغة من حيث الأهميّة، فالصّرف يمسّ الجانب الأوّل في التّركيب والكلام، وهو بنية الكلمة. وقد ظهر مصطلح التّصريف في كتب النّحو، ولم يتخلّف عنه في بداية ظهوره. والمطّلع على المباحث الصّرفيّة يجد أنّها تتكرّر في كلّ كتاب مؤلَّف من دون زيادة أو نقصان، وجديد أي كتاب عن الآخر هو طريقة ترتيب هذه المباحث وتنظيمها وطريقة عرضها، وهذه المباحث هي: أبواب الأفعال الثلاثية المجردة، وأوزان الأفعال الثلاثية المزيدة، وأوزان المصادر، وأوزان المشتقات، والإعلال،وغيرها، وهي المسائل التي ناقشها شرف الدين أحمد بن محمود الجندي (ت٦٦٩هـ) في كتابه المسمّى بـ (الشّرح الكبير لمنظومة ريحانة الرّوح في علم التّصريف). وقد شكّلت هذه المباحث أصولاً صرفيّة اعتنى هذا البحث بالتّكلّم عليها، وتبيان آراء الجندي، وغيره من علماء النّحو وأعلامه.

الكلمات المفتاحية: الأصول الصرفية، علم التصريف، الأفعال الثلاثية، النّحو

Abstract

Praise be to God, who taught by the pen, taught man what he did not know. Peace and blessings be upon the most eloquent speaker of the letter "Ḍād." Now then:Morphology is one of the fundamental sciences established to serve the Arabic language. It occupies a prominent position in this language in terms of importance. Morphology touches upon the primary aspect of syntax and speech, namely word structure. The term "morphology" appeared in grammar books and was not absent from its initial development. Anyone who studies morphological topics will find that they are repeated in every book written without addition or subtraction. What is new in any book is the way these topics are arranged, organized, and presented. These topics are: chapters on simple triliteral verbs, the forms of augmented triliteral verbs, the forms of infinitives, the forms of derivatives, i'lal, and others. These are the issues discussed by Sharaf al-Din Ahmad ibn Mahmud al-Jundi (d. 669 AH) in his book entitled (The Great Commentary on the Poem of Rayhanat al-Ruh in the Science of Morphology). These topics constitute morphological principles that this research is concerned with discussing, and clarifying the views of al-Jundi and other grammarians and prominent figures.

Keywords: morphological origins, morphology, triliteral verbs, grammar

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على سيدنا محمد صلّى الله عليه وسلّم تسليماً كثيراً، أمّا بعد: فعلم الصرف من العلوم الأساسية التي قامت خدمة للغة العربية، وهو يحتل المنزلة الأولى في خدمة هذه اللغة من حيث الأهمية؛ لأنه يمس الجانب الأول في الكلام، وهو بنية الكلمة، والكلمة هي أصل الجملة والتركيب، ولاشك أن أدنى خطأ في بنية الكلمة يخل بالمعنى، والخطأ فيها غير ظاهر بل مستمر، مما يجعله يفوق في أهميته النحو الذي يمس جانب التركيب، لأن الخطأ في التركيب يمكن أن يحتال عليه بالتسكين، وهو مع ذلك ظاهر غير مستمر، وكفى شاهدًا على أهميته قول ابن عصفور: « التصريف أشرف شطري العربية وأغمضهما» [١]، ثم بين شرفه فقال: « فالذي يبين شرفه احتياج المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة؛ لأنه ميزان العربية، ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف... ومما يبين شرفه أيضا أنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به»[2].وصعوبة علم الصرف تساوي مدى أهميته فهي لا تقل شأنا عنه، وذكر ابن عصفور أن « الذي يدل على غموضه كثرة ما يوجد من السقطات فيه لجلة من العلماء » [3] إنّ علم التّصريف " هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشّيء في نفسه قبل أن يتركّب ينبغي أن تكون مقدّمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التّركيب [٤].وقد ألّف الشّيخ شرف الدين الجندي منظومات تعليميّة خالصة للتّصريف، أبرز بها مخبآت المسائل الصّرفيّة، وأبدع فيه تأليفاً، ووشاها ترصيعاً وترصيفاً، فنظم في علم التّصريف منظومة (الشرح الكبير لمنظومة ريحانة الروح في علم التصريف)، وألحق شرحاً لها بها. وقد انتظم البحث في خمسةِ مطالب: فالمطلب الأول: جاء في أبواب الأفعال الثلاثية المجردة.والمطلب الثاني: جاء في أوزان الأفعال الثلاثية المزيدة.والمطلب الثالث: جاء في أوزان المصادر.والمطلب الرابع: جاء في أوزان المشتقات.والمطلب الخامس: جاء في الإعلال.

المطلب الأول: أبواب الأفعال الثّلاثيّة المجرّدة

يُعرَّف الفعل المجرّد بأنّه "ما كانت جميع حروفه أصليَّة "[٥]. فيقرّر علماء العربيّة أنّ (الفعل) لا يقلّ عن ثلاثة أحرف أصليّة، وعندما يُقال إنّ الفعل يتكوّن من أحرف أصليّة؛ معناه: لا يمكن أن يكون للفعل معنى، إذا سقط منه حرف واحد في صيغة الماضي، فإذا قيل: (نصر)، فإنّه فعل ماضٍ مؤلّف من ثلاثة أحرف أصليّة هي (النّون، الصّاد، الرّاء) إذا سقط حرف منها أخلّ بالكلمة من حيث المبنى والمعنى[٦]. وقد اختلف الصّرفيّون في تقسيم أبواب الفعل الثّلاثي المجرّد، فمنهم من نظر إلى عين الفعل في الماضي والمضارع، فعدّها ستة أبواب، هي: (فعَل، يفعُل) و(فعَل، يفعِل) و(فعَل، يفعَل) و(فعِل، يفعِل) و(فعِل، يفعَل) و(فعُل، يفعُل) ومنهم من نظر إلى حركة عين الفعل في الماضي فعدها ثلاثة: مفتوح العين ومكسورها ومضمومها، كضَرب وعَلِمَ وظَرُف[٧]. ويتّضح من الأبواب السّابقة أنّ كلّ أفعال الأبواب تكون متعديّة ولازمة إلا أفعال الباب الخامس، فلا تكون إلّا لازمة. (فنلاحظ للماضي من الثلاثي المجرد ثلاثة أوزان: (فعَل وفعِل وفعُل)[٨].**أبنية الثّلاثي المجرّد عند الجندي:**يشكّل علم الصرف أو علم التصريف مستوى من مستويات الدرس اللغوي، ويُعرَّف بأنّه "علم يتعلّق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك"[٩].والبِنْيَة مشتقّة من البناء؛ إذ ورد في مقاييس اللغة: "بَنَيْتُ البِنَاء أبنيةً، ويقال: بُنيةً وبُنىً وبِنىً بكسر الباء"[١٠]، وفي لسان العرب: "والبِناءُ: المَبْنيُّ، والجَمْعُ أَبْنِيَةٌ، والبَنَّاء: مدبّر البِنيان وصانعه، والبِنْيَةُ و البُنْيَةُ: ما بَنَيْتَهُ، وهو البِنَى والبُنَى"[١١]أما في الاصطلاح، فالمراد من بناء الكلمة، كما شرحها الرضي: "وزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه، فرَجُل مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيها "عَضُد"، وقولنا: "حروفها المرتبة"؛ لأنه إذا تغيّر النظم والترتيب تغيّر الوزن، كقولنا: "يَئِسَ" على "فَعِلَ"... وكذا قولنا: "مع اعتبار الحروف الزوائد والأصلية"؛ لأنه يقال: "كَرَّمَ" مثلا على وزن "فَعَّلَ"، ولا يُقال: على وزن "فَعْلَلَ أو أَفْعَلَ أو فَاعَلَ" مع توافق الجميع في الحركات المعيّنة والسكون، وقولنا: "كلٌّ في موضعه"؛ لأنّ نحو: "دِرْهَم" ليس على قِمْطَر"[١٢]يقول الجندي في أبنية الأفعال:

ثُلاثيٌّ تَجَرَّدَ بِغْتُ خِفْنَا كَرُمْتُ وَرِثْتُ ذَاكَ سَمَا رَآكا

وفي شرح البيت يرى أنّ الفعل الثلاثي المجرد يتميّز بتعدد أبنيته؛ إذ إنّ له باعتبار ماضيه ثلاثة أبنية، وباعتبار مضارعه ثلاثة أبنية، ومن ثم ينتج عن تقابل أبنية الماضي مع أبنية المضارع تسع صور افتراضية، المستعمل منها ست صور، تمثل أبواب الفعل الثلاثي المجرد وذلك على رأي علماء الصرف[١٣]، وهي على النّحو الآتي:**أولاً: (فَعَلَ يَفْعِلُ)** بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، نحو: (بَاعَ – يَبِيعُ)، والأصل أن يكون (بَيَعَ – يَبْيِعُ)، كـ (ضَرَبَ – يَضْرِبُ) **ثانياً: (فَعَلَ يَفْعُلُ)**؛ أي بفتح العين في الماضي، وضمّها في المضارع، نحو: (سَمَا – يَسْمُو)، والأصلُ: (سَمَوَ)، كـ (نَصَرَ – يَنْصُرُ)[١٤]**ثالثاً: (فَعِلَ يَفْعَلُ):** وهنا تخالف حركةُ عين الماضي حركةَ عين المضارع، " وذلك بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، من مثل: (خَافَ – يَخَافُ)، والأصل أن يكون (خَوِفَ – يَخْوَفُ)، كـ (عَلِمَ – يَعْلَمُ)"[١٥]. وقد جعل الجندي هذه

الأبواب الثلاثة دعائم الأبواب وهو ما صرَّح به الصرفيون.ومِمَّا يدلُ إلى ما ذهب إليه الجندي بعض الدراسات الحديثة التي أكدت ذلك، ومن تلك الدراسات دراسة الدكتور إبراهيم أنيس، إذ أحصى الأفعال في القاموس المحيط فوجدها قد بلغت(١٨٢٠) فعل جاءت منها على (فَعَل) مفتوح العين في الماضي ومتعددة الصور في المضارع [١٦]. إلا أن هذا التعدد في مضارع (فَعَل) كانت له ضوابط؛ فكسر العين وضمها يجوز فيما لم يسمع مضارعه، يقول السرقسطي: (إذا جاوزت المشاهير من الأفعال نحو دخل وضرب وما أشبه ذلك من مشهور الكلام، فقل: إن شئت يَفْعُل، وإن شئت يَفْعِل إلّا ما كانت عينه أو لامه من حروف الحلق، فإنّه يأتي على فَعَل يَفْعَل وربما جاء على يَفْعِل ويَفْعُل)[١٧].ولكثرة ما جاء متعدّداً من مضارع (فَعَل) جعله الرضِيّ قياسا، يقول: " قياس مضارع فَعَل مفتوح عينه إمَّا الضم أو الكسر، وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد هذا وقال كلاهما قياس وليس أحدهما أولى به من الأخر، إلا أنَّه ربَّما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتَّى يطَّرح الآخر ويقبح استعماله، فإن عرف الاستعمال فذاك وإلا استعملا معا وليس على المستعمل شيء. وقال بعضهم بل القياس الكسر لأنَّه أكثر وأيضا هو أخف من الضّمّ " [١٨]وثمة تفسيرات أخرى يوردها ابن جنّي، منها ما يتصل بقضايا صوتيّة، مثل: المخالفة، قال: " وإنما دخلت (يَفْعُل) في باب (فَعَل) على (يَفْعِل) من حيث كانت كل واحدة من الضّمَّة والكسرة مخالفة للفتحة، ولمَّا آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضي ووجدوا الضمَّة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة لها عدلوا في بعض ذاك إليها، فقالوا: قَتَلَ يَقْتُل، ودَخَلَ يَدْخُل، وخَرَجَ يَخْرُج " [١٩].ومن تفسيرات ابن جنّي لظاهرة التّعدّد في مضارع (فَعَل) القول بحمل فِعْلٍ على فعل آخر يقول: " فكما أنّ (فَعُلَ) بابه (يَفْعُل)، كذلك شبّهوا بعض (فَعِل) به، فكسروا عين مضارعه، كما ضمّوا في (ظَرُفَ) عين ماضيه ومضارعه، فـ (نَعِم – ينعِم) في هذا محمول على (كَرُم – يَكْرُم)، كما دخل (يَفْعُلُ) فيما ماضيه (فَعَلَ)، نحو: قَتَل يقْتُل على باب يَشْرُف ويَظْرُف " [٢٠]. ويردّ ابن جنّي التّعدّد إلى ظاهرة القياس؛ إذ قال: " لأنَّ (ضَرَب – يَضْرِب) أقيس من (قَتَل – يقتُل) " [٢١]ويطرح الرضىّ تفسيراً صوتيّاً وهو " أنّ الحروف التي من مخرج الواو كالباء، والميم من (ضرب – يضرب/ وصبر – يصبر/ ونسم – ينسم/ وحمل – يحمل)، لا تغير كسر العين إلى الضّمّ الذي هو من مخرج الواو، وكذلك الحروف التي من مخرج الياء، كالجيم والشين، في (شجب – يشجُب/ ومجن – يمجُن/ ومشق – يمشُق)، لا تحول ضمّ العين إلى الكسر الذي هو من مخرج الياء" [٢٢]. وتميل الدّراسات الحديثة إلى تفسير ظاهرة التّعدّد صوتيّاً في ضوءِ الدّرس التّاريخي لتطوّر اللهجات الذي يرى: " أنّ تفسير الظّاهرة يكمن في عدم استقرار الضّمَّة تاريخيّاً، وميلها إلى التّحوّل إمَّا إلى حركة متوسطة أو إلى الكسرة وذلك نتيجة لتأثير الأصوات الساكنة المجاورة لها " [٢٣]ويرى المزيني إلى أنّ الأصل في مضارع (فَعَل) يحتمل أن يكون "بضمّ العين ليس غير، وأنّ ما نجده من الكسرة في بعض الأفعال، أو التّردّد بين الكسرة والضمَّة في أفعال أخرى ليس إلا أثراً للقانون الصّوتي الذي نجده في مثل اللهجة البدوية الحجازية"[٢٤]، فالانتقال إلى كسر العين في المضارع هو اختيار لبدو الحجاز عنده. أمَّا الأفعال التي ثانيها أو ثالثها من حروف الحلق، وخرجت عن القياس، وجاء مضارعها على (يَفْعِل) أو (يَفْعُل)، فقد أُحصِيَ منها في القرآن فقط سبعة أفعال وهي: (نكح، ونزع، ورجع، وبلغ، وقعد، وزعم، ونفخ). ويفسّر الدكتور إبراهيم أنيس خروج هذه الأفعال عن القاعدة بأنّها قد غلبت عليها قاعدة المغايرة[٢٥]. ويرى أن تلك الأفعال تنتمي إلى لهجة أخرى غير اللهجة القرشية[٢٦]أما بخصوص الباب الثالث فإنَّ مخالفة حركة الماضي في هذا الفعل لحركة المضارع تذكر بالمخالفة بين حركة الماضي (فَعَل) ومضارعه (يَفْعِل)، لكنّ الفعل (فَعِل – يَفْعَل) يخلص إلى معانٍ ذات دلالة انعكاسيّة، فهو يكثر في الألوان والأدواء ما كان حسيّاً منها مثل: وَجِع – يَوْجَع، أو ما حمل دلالة الأدواء، مثل: عَسِر وشَكِس، يقول سيبويه: "فلمَّا صارت هذه الأشياء مكروهة عندهم صارت بمنزلة الأوجاع، وصار بمنزلة ما رموا به من الأدواء"[٢٧]ولم يقف التّعدّد عند الأبواب المعروفة بل تعدّاه إلى أبواب شاذّة، مثل: (فَعِل – يَفْعُل) بكسر العين في الماضي، وضمّها في المضارع، مثل: نَعِم يَنْعُم، ومِتَ تمُوتُ، ودِمتَ تدُومُ [٢٨]. وذكر الرضىّ عن أبي عبيدة (نَكِل – يَنْكُل)، وذكر أيضاً: (نَجِدَ – يَنْجُد)[٢٩]، ويردُّ ابن جنّي هذه الأفعال إلى باب (فَعِل – يَفْعَل)[٣٠]. وقد رأى الجندي في هذه الأبواب الثلاثة المتقدمة سبب الاختلاف وذكر أنها "سُمِّيَت تلك الثّلاثة دعائم من دون الأبواب الثّلاثة الباقية[٣١]؛ لاختلاف هيئتي الماضي والمضارع في تلك الأبواب، وتحقّق المطابقة لذلك بين اللّفظ والمعنى؛ لاختلاف معنى الماضي والمضارع؛ ولانتفاء المطابقة في هذه الأبواب بانتفاء اختلاف هيئات الماضي والمضارع فيهنّ " [٣٢].أمّا الأبواب الأخرى وهي: (فَعَلَ – يَفْعَلُ)، و(فَعِلَ – يَفْعِلُ)، و(فَعُلَ– يَفْعُلَ) فلم يتطرق إليها الجندي وذكر لها أمثلة فقط ولعل عدم الاستطراد في ذكرها لأنها لم تكن من دعائم الأبواب. ثم تحدث الجندي عن معاني هذه الأبواب الثلاثية إذ ذكر أنَّ الماضي المفتوح العين لا تُضبطُ معانيه كَثْرةً لكنَّ المغالبةَ مختصةٌ ببابِ (نَصَرَ)،: (عَازَّني فَعَزَزْتُهُ أَعُزُّه)، على وزنِ (أَسُرُّه)،، إلا في المعتلِّ الفاءِ، أو معتلِّ العينِ، أو اللامِ إذا كان هذانِ الآخرانِ من بابِ الياءِ فإنَّك تكسرُ العينَ من المضارعِ في هذا المجموعِ، كـ (خايَرَنِي فَخِرْتُهُ أَخِيْرُهُ)، على وزنِ (بِعْتُهُ أَبِيْعُهُ)، ولا تُفْتَحُ عينُ مضارعِهِ إلا إذا كانَ عينُهُ أو لامُهُ أحد حُروفِ الحلقِ، وهي: (الهمزةُ، والهَاءُ، والعَيْن، والحَاءُ، والغَينُ، والخَاءُ)، نحو: (سَأَلَ يَسْأَلُ)، و(سَلأَ يَسْلأُ)، وكذا البواقي، وإنَّما تُفتَحُ عينُ مضارعِهِ لهذهِ

الحروفِ لِثُقاوم خِفَّةُ فتحةِ العينِ ثَقْلَ هذهِ الحروفِ.وقد ذكر الفعلينِ (أبَى يَأبَى، ورَكَنَ يَرْكَنُ) ورأى أنَّهما شاذان[٣٣].أما الماضي المكسور العين فتكثر فيه الاعراضُ من العللِ والأحزانِ وأضدادِها والألوان، كَـ (سَقِمَ، ومَرِضَ)، و كَـ (حَزِنَ، وفَرِحَ، وأَشِرَ)، و كَـ (أَدِمَ)، وعينُ مضارعهِ في الأغلبِ تُفْتَحُ في الصَّحيحِ وتُكْسَرُ في المعتلِّ ولا تُضَمُّ فيه، واللُّغاتُ في (فَعِلَ يَفْعِلُ) بكسرِ العينِ فيهما قليلةٌ.وأمَّا الماضي المضمومَ العينِ فلا يجيءُ فيه إلا لازِمٌ وهو للطبائعِ والنعوت، ولا تجيءُ عينُ مضارعهِ إلا مضمومة [34].ثم ذكر أوزاناً غير مشهورة أو لم يعتد بها الصرفيون وهي:(فَعِلَ يَفْعُلُ) بكسرِ العينِ في الماضي وضمِّها في المضارعِ، نحو: (فَضِلَ يَفْضُلُ)، و(فَعُلَ يَفْعَلُ)، نحو: (كُدْتُ تَكَاد)، والأصلُ (كَيُدْتَ تَكْيَدُ)، حُذِفَتِ المدَّة من (كَاد) ونُقِلَت ضمَّةُ الياءِ إلى الكافِ، وأُبْدِلَتِ الياءُ من (تَكْيَد) ألفًا فصارت (كُدْتَ تَكَادُ) فَمِنْ تداخلِ اللُّغتينِ .ثم ختم هذه الأبواب بسر لا تتعثر فيه وهو أنَّ تَوقُّفَ انفتاحِ العينِ من مضارعِ الماضي المفتوحِ العينِ على حرفِ الحلقِ، وقلَّةَ لُغَاتِ (فَعِلَ يَفْعِلُ) بكسرِ العينِ فيهما، وتوقُّفَ بابِ (كَرُمَ) على الطبائع دلائلٌ واضحةٌ على أنَّ كُلًّا من هذهِ الثلاثةِ فرعٌ على دعائم الأبوابِ لعدم هذه الاشياء في الدعائمِ [٣٥].

المطلب الثاني: أوزان الأفعال الثلاثية المزيدة

لا شكّ أنّ الزيادة تُعدّ وسيلة من وسائل تنمية اللغة، وذلك في ضوء المعاني الصرفيّة الموضوعة لكلّ بناء، ولمّا أشار علماء اللُّغة الأوائل إلى أنّ كلّ زيادة في المبنى، هي زيادة في المعنى، فضلاً عن أن الفعل المجرّد لا يمكنه الإيفاء بكلّ المعاني التي تُنمّي اللُّغة، من هنا أدرك الصرفيّون أن هذه الزيادة ليست عبثاً، فلجأوا إلى وضع معان لهذه الأبنية المزيدة.قال ابن يعيش " ومعنى الزيادة أن يُضاف إلى الحروف الأصُول ما ليس منها ممّا قد يسقط في بعض تصاريف الكلمة" [٣٦]بعد استقراء علماء اللّغة العربيّة للأبنية الصرفيَّة أجمعوا على أن حروف الزيادة لا تزيد عن عشرة أحرف، وجمعوها في كلمة (سألتمونيها). "وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرات، فقال:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلا يَوْمَ أُنْسِهِ نِهَايَةُ مَسْؤُول، أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ " [٣٧]

"ولا تقع الزيادة إلا من أحد الأحرف العشرة التي يجمعها قولك (سألتمونيها) أو (اليوم تنساه) أو (هويت السِّمان) "[٣٨]. "والمراد بقولهم (زوائد) أنَّه إذا احتيج إلى زيادةِ حرف لغرضٍ، لم يكن إلا من هذه الحروف، لأنّها تكون زائدة في كلِّ مكان" [٣٩]. و "سُميت أيضاً حروف الصِّلة؛ لأنَّها يتوصّل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك" [٤٠].

أوزان الأفعال الثلاثية المزيدة عند الجندي:

تحدث الجندي عن أوزان الأفعال الثلاثية المزيدة والمعاني التي خرجت إليها وهي على النحو الآتي:

١-المزيد بحرف:(أَفْعَلَ – فَعَّلَ – فَاعَلَ):

أوّلاً: صيغة (أَفْعَلَ) من الفعل المجرّد (فَعَلَ) من معانيها:

- "التعديةِ، وهو الغالبُ عليهِ نحو: (أَذْهَبَهُ)، بالضميرِ الفاصل بين المُتعدِّي واللازم في (ذَهَبَ) بغيرِ هذا الضميرِ.
- التَّعريضِ للشيءِ نحو: (أَبَعْثُهُ): إذا عَرضتُه.
- السلب نحو (أَشْكيتُه)، أي: أزلتُ شِكَايتَه، قال:

تَمُدُّ بِالأَعْنَاقِ أَوْ تَلْوِيهَا وتَشْتَكِي لَوْ أَنَّنَا نُشْكِيهَا [٤١]

- الصيرورةِ الشيءِ ذَا كَذَا، نحو: (أَغَدَّ البَعِيْرُ): إذا صارَ ذَا غُدَّةٍ، وإلى هذا يعودُ نحو: (أَصْبَحْنَا)، أي: دخلنَا في الصباحِ؛ لأنَّه بمنزلةِ قولِكَ: صِرْنَا ذَوي صباحٍ.
- وجودِ الشيءِ على صفةٍ، نحو: (أَجْبَنْتُهُ)، أي: أصبتُهُ جبانًا، قِيل:

جاءَ عمرو بنُ مَعْدِ يكَرِبَ إلى مُجَاشِعٍ السُّلمي فقال له:مُجَاشِعٌ: اذْكُرْ حاجتَكَ، فقال له:صلة مِثلي، فأعطاهُ فرسًا ودِرعًا وسيفًا وصُرَّة فيها كَذا وكَذا، وقالَ له عمرو قاتلناكُمْ فَمَا أجبنَّاكُمْ، وسألنَاكُمْ فَمَا أبخلنَاكُمْ، وهاجينَاكُمْ فَمَا أفحمنَاكُمْ، ثُمَّ قال:

ولله مَسؤولاً نَوالاً ونائلاً وصَاحَبَ هَيْجَا يَوْمَ هَيْجَا مُجَاشِعُ [42]

يُرِيدُ بالنَّائِلِ المُعْطى له، من (نَالَ يَنُولُ)، لا من (نَالَ يَنَالُ).

- وللزِّيادةِ في المعنى نحو (بَكَرَ وأَبْكَرَ)" [٤٣].

ثانياً: صيغة (فَعَّلَ):

- "(فعل) يُؤَاخِي (أَفْعَلَ) في التعدية نحو: (فَرَّحْتُه) في (فَرِحَ).
- السَّلب نحو: (قَذَّيتُ عَيْنَهُ)، أي: أزلتُ عنها القَذَى.

- الزِّيادةِ في المعنى نحو: (مَيَّزَ) في (مَازَ).
- التَّكثيرِ هو الغالبُ عليهِ نحو: (قَطَّعَ الثِّيابَ)" [٤٤].

ثالثاً: صيغة فَاعَلَ:

- "يكونُ من الجانبينِ ضِمنًا نحو: (شَارَكَ زيدٌ عمرًا).
- ويجيءُ مجيءَ (فَعَلَ) نحو (سَافَرَ).
- وبمعنى (أَفْعَلَ) نحو: (عَافَاكَ اللهُ).
- وبمعنى (فَعَّلَ) نحو:(ضَاعَف)" [٤٥].

٢-المزيد بحرفين:(تَفَعَّلَ – تَفَاعَلَ – افْتَعَلَ):

أولاً: صيغة (تَفَعَّلَ):

- "يجيءُ لمُطاوعةِ (فَعَّلَ) نحو: (كسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ).
- التَّكلُّف نحو: (تَحَلَّمَ)، أي: تَكَلَّفَ (الحِلْمَ).

تَحَلَّمْ عَنِ الْأَدْنَيْنَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حتَّى تَحَلَّمَا [٤٦]

- وبمعنى (اسْتَفْعَلَ) نحو: (تَكَبَّرَ).
- العملِ بعدَ العملِ في مُهْلةٍ نحو: (تَجَرَّعَهُ).
- وبمعنى الاتِّخاذِ نحو: (تَوَسَّدتُ التُّرابَ)، أي: اتَّخَذتُهُ وِسَادةً.
- التَّجنُّبِ نحو: (تَأَثَّمَ)، أي: تجنَّبَ الإثمَ " [47].

ثانياً: صيغة (تَفَاعَلَ):

- "يكونُ من الجانبينِ صريحًا نحو: (تَضَارَبَا).
- و لإظهارِكَ من نفسِكَ ما ليس بِكَ نحو: (تَجَاهَلَ).
- والفرقُ بينَ التَّكلُّفِ في هذا البابِ وبينَهُ في بابِ (تَفَعَّلَ)، أنَّ المُتحلِّمَ يُريدُ وجودَ الحِلْمِ من نفسِهِ، بخلافِ المُتجاهِلِ فإنَّه لا يُريدُ أن يصيرَ جاهلاً.
- ويجيءُ بمعنى (فَعَلَ) نحو: (تَجَاوَزَ الغايَةَ).
- ومطاوعَ فَاعَلَ نحو: (بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ)" [٤٨].

ثالثاً: صيغة (افْتَعَلَ):

- " يُشاركُ (انْفَعَلَ) في مطاوعةِ (فَعَلَ) نحو: (غَمَّه فاغتَمَّ)، ويُقالُ: (انْغَمَّ).
- ويجيءُ للاتِّخاذِ نحو: (اشْتَوَى): إذا اتَّخذَ شِواءً لنفسِهِ.
- وبمعنى (التَّفاعُل) نحو: (اختصموا).
- و بمنزلةِ (فَعَلَ) نحو: (قَرَأْتُ، واقْتَرَأْتُ).
- وللزِّيادةِ على معناهُ نحو: (عَمِلَ واعْتَمَلَ) ؛ لأنَّ الاعتمالَ بمنزلةِ الاضْطِرابِ" [٤٩].

٣-المزيد بثلاثة أحرف (اسْتَفْعَلَ – افْعَوْعَلَ – افْعَوَّلَ):

أولاً: صيغة (اسْتَفْعَلَ):

- "يكونُ للسُّؤالِ نحو: (اسْتَعْجَلَهُ)، أي: طلبَ عجلتَهُ.
- وللتَّحوّلِ نحو: (اسْتَحْجَرَ الطِّينُ).
- وللإصابةِ على صفة نحو: (اسْتَجَاده)، أي: أصابه جَيِّدًا.
- أو بمنزلةِ (فَعَلَ) نحو: (قَرَّ، واسْتَقَرَّ)" [٥٠].

ثانياً: صيغة (افْعَوْعَلَ):

- "يجيءُ للمُبالغةِ كـ (اخْشَوْشَنَ) فإنَّه مُبالغةٌ في (خَشُنَ)" [٥١].

ثالثاً: صيغة (أفْعَوَّل):

– " الغالبُ عليه اللُّزومُ " [٥٢].

المطلب الثالث: أوزان المصادر

المصدر في اللّغة هو اسم مكان الصّدور، قال الخليل: " الصّدر: أعلى مقدّم كلّ شيء، وصدُر القناةِ: أعلاها، وصدْرُ الأمر: أوّلهُ، وصُدْرَةُ الإنسان ما أشرف من أعلى صدره... ويقال: صَدَرَ فلانٌ فلاناً، إذا أصابَ صدره بشيء.. والمصدرُ: أصلُ الكلمة الذي تصدُرُ عنه الأفعالُ"[٥٣].

وفي الاصطلاح: قال ابن جني:" اعلم أنَّ المصدر كل اسم دلَّ على حدث وزمان مجهول وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتق من المصدر"[٥٤]، والمصدر عند سيبويه: (الحدث والحدثان والفعل)[٥٥]، ولعلّ في تعريف ابن السراج (ت٣١٦هـ) شيئاً من الوضوح والتفصيل؛ إذ قال: (اسمٌ كسائر الأسماء إلاّ أنّه معنى غير شخص، والأفعال مشتقةٌ منه وإنّما انفصلت من المصادر بما تضمنت معاني الأزمة الثلاثة بتصرفها، والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين)[٥٦]، وقد قيل: إنّ المصدر ليس بفعل محضّ، إذْ لو كان فعلاً محضّاً لانتفى عنه التنوين، ولو كان اسماً محضاً، لثنّي وجُمِعَ، وسُمِّي مصدراً لصدوره عن الفعل الماضي، ولتوسطه في الصرف مكان الصدر من الجسد[٥٧].

١. مصادر الأفعال الثّلاثيّة:

وفي مصادر الأفعال الثّلاثيّة، يقول الجندي[٥٨]:

وَفَعْلٌ لِلمُجَاوِزِ مِنْ ثُلَاثٍ سِوَى بابِ الطَّبَائِعِ مُقْتَفَاكَا
وَمَصْدَرُ ذِي اللُّزُوْمِ على فُعُوْلٍ كذا فَعَلٌ كَنَحْوِ: ضَوُوْا ضَوَاكَا
وَمَصْدَرُ ذِي الطَّبَائِعِ إنْ تَرُمْهُ إلى زِنَةِ الكَرامَةِ قَدْ دَعَاكَا

إنّ "هيئات المصادر في الثلاثي المجرّد غيرُ مضبوطة، لكن الغالب على مصدر المفتوح العين، إذا كان لازماً: (فُعُوْلٌ)، نحو: الرُّكُوْع "[٥٩].

قال ركن الدين: " اعلم أنه لما ذكر أبنية مصدر الثلاثي المجرد شرع يذكر القياس والغالب منها؛ فقال: فَعَل –بفتح العين– إذا كان "غير متعد" يجيء المصدر منه غالبا على وزن "فُعُول" نحو: خرَج خُروجا، ودخَل دُخولا" [٦٠]، " وعلى المكسورِ العينِ إذا كان كذلك (فَعَلٌ) بفتحِ الفاءِ والعينِ، ك:(الضَّوَى). وعلى مصدرهما إذا كان متعديين (فَعْلٌ) بفتح الفاء، وسكون العين. والغالب على مصدرِ المضمومِ العينِ (فَعَالةٌ)، ك:(الأصَالَة)"[٦١].

٢. مصادر الأفعال الثّلاثيّة المزيدة:

يجري الثلاثيّ المجرَّد مجرى الاسم، أمَّا المزيد فمصادره قياسيّة؛ لأنَّ فعله لا يختلف، وفي هذا يقول الجندي[٦٢]:

لِمُنْشَعِبِ تَحَادُثُنَا افْتِقَارٌ تَمَنِّينا، اسِتِطَابَتُنَا خَلَاكَا
كذَا اجْلِوَّاذُهُ اعْشِيشَابُ أرْضٍ وإكْرَامِي عِقَابِي مَنْ قَلَاكَا
مَعَ احْمِيْرَارَ خَدٍّ، واحْمِرَارٍ وتَكْرِيْمِي انْصِرَافِي عَنْ حَشَاكَا

تتحدّث الأبيات عن مُنشعبات الفعل الثّلاثي المجرّد، ومصادرها قياسيّة، وهي:

أولاً: مصدر (أَفْعَلَ) في غير الأجوف: هو (إفْعَالٌ)، من مثل: (أكرَمَ – إكْرَامٍ)، وهذا هو القياس عند جمهور النّحويين. ويجيء كذلك على وزن (فَعَالٍ)، من مثل: (أعْطَى – عَطَاءً)، وهذا فيه خلاف، فمنهم من يرى أنّه مصدر محذوف الزّوائد، والدّليل على أنّه مصدر إعمالك إيّاه، يقول ابن يعيش: " والذي يدلّ على أنّه مصدرٌ، أنّك تُعْمِله، فتقول: عجبتُ من كلامِك زيدًا، فإعمالُك إيّاه في زيد دليلٌ على أنّه مصدرٌ، إذ لو كان اسما لم يجز إعمالُه، وقد أُعْمِل " [٦٣].أمّا الفعل الثّلاثي الأجوف الذي يُصاغ على وزن (أَفْعَلَ)، فرآى الجندي أنَّه يأتي على وزن (إفَالَة)، ك (إبَانَةٍ) في(أبَانَ)[٦٤]، وهنا تمّ تعويض تاء التّأنيث من الألف السّاقطة، فقالوا: " إجابة" أصلها: إجْوَاباً، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، وقلبت ألفاً كما في الفعل، ثم حذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين،وعوضت عنها تاء في الآخر. وقد تحذف عند الإضافة في نحو:قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾[٦٥].والمحذوف: ألف (إفعال)لا عين الفعل عند الخليل وسيبويه،والوزن:(إفْعَلَةٌ)، وعين الفعل عند الأخفش،والوزن:(إفَالَةٌ)" [٦٦]. والأصل أن يقال: (وإقامة الصّلاة)[٦٧]. ثانياً: ومصدر (فَعَّلَ) هو (تَفْعِيْلٌ)، من مثل: (تَكْرِيْمٍ)، ويجيء على (تَفْعِلَةٍ)، وهي غالبة في الفعل المعتلّ اللام، وكذلك مهموز اللام، من مثل: (تَأْسِيَةٍ)، و(تَحْلِيَةٍ)، و على (فِعَّال)، من مثل: (كِذَّابٍ)، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾[٦٨]، كما يأتي على وزن (فَعَالٍ)، من مثل: (سَرَاحٍ)، كما في قوله تعالى: ﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾[٦٩].قال ركن الدين: " اعلم أنَّ مصدر الفعل الثلاثي المزيد فيه والرباعي يأتي على قياس مطرد؛ فيأتي مصدر (أفْعَلَ) على إفعال، نحو: أخرجَ إخراجا ومصدر (فَعَّلَ) على (تفعيل) و(تَفْعِلَة) نحو: كرّم تكريما وتكرمة وجاء على (فِعَال) و(فِعَّال) نحو: كذَّب تكذيبا وكِذَابا و وكِذّابا.ويجيء على (فَعَالٍ)، وهو اسم ينوب مناب المصدر، نحو: سلَّم سلاما وكلَّم

كلاما. وأكثر ما يجيء المصدر على (تَفْعِلَة) الناقص، نحو: (وصَّيته تَوْصِيَة)،ولا تحذف منه الهاء إلا لضرورة الشعر، وإذا حذفت الهاء منها عاد إلى (تفعيل) " [٧٠]. وهناك علة أخرى في عدم مجيء المعتل اللام على مصدر (تفعيل) ذكرها ابن الأثير فقال: " فإن كان معتلّ اللام أو مضاعفا لزم (تَفْعِلَة) نحو: عزّيته تعزية، وسلّيته تسلية" [٧١].ثالثاً: مصدر (تَفَعَّلَ) هو (تَفَعُّلٌ)، من مثل: (تَقَطُّعٍ)، وتُكْسَر عينُهُ في النّاقص، من مثل: (التّمنِّي)، ويجيء على (تِفِعَّالٍ) بكسرِ التّاءِ والفاءِ، وتثقيلِ العينِ، من مثل: (التِّمِلَّاقِ)[٧٢]. وقد قال النحاة في هذا البناء ومنهم السيرافي إذ قال: " وأما مصدر تفعّلت فإنه التفعّل، جاءوا به بجميع ما في تفعّل وضموا العين لأنه ليس في الكلام اسم على تفعّل. ولم يزيدوا ياء ولا ألفا قبل آخره؛ لأنهم جعلوا زيادة التاء في أوله وتشديد عين الفعل منه عوضا مما يزاد، وذلك قولك: (تكلّمت تكلّما)، و(تقوّلت تقوّلا). قال: " وأما الذين قالوا: (كذّابا)، فإنهم قالوا: (تحمّلت تحمّالا)، أرادوا أن يدخلوا الألف كما أدخلوها في (أفعلت واستفعلت) ، يعني أنهم أتوا بحروف الفعل بأسرها وزادوا قبل آخرها ألفا، وكسروا أولها كما يفعلون ذلك في مصدر أفعلت واستفعلت، وإنما يزيدون في المصدر ما لم يكن في الفعل، لأن المصدر اسم، والأسماء أخف من الأفعال وأحمل للزيادة[٧٣].رابعاً: ومصدر (تَفَاعَلَ) هو (تَفَاعُل)، من مثل: (تَحَادُثٍ)، وتذهبُ ضمّةُ عينهِ في المضاعفِ؛ لسكونه بالإدغامِ، من مثل: (التَّضامّ)[٧٤]. قال ركن الدين: " ومن (تَفَاعَلَ) على (تَفَاعُلٍ)، نحو: (تَقاتَل تَقاتُلا)، إلا أنك إذا بنيت التفاعُل والتفعُّل على (تَفَاعُل)، نحو: (تَقَاتَلَ تَقَاتُلاً)، إلا أنك إذا بنيت التفاعُل والتفعُّل من الناقص كسرت العين منهما نحو: (تَمَنَّى تَمَنِّيا)، و(تَجَافَى تَجَافِيًّا) ؛ لأن الناقص إن كان يائيا فظاهر؛ لمجانسة الكسرة الياء، وإن كان واويا؛ فلأنه يجب قلب الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة، لما ثبت في كلامهم أنه إذا كان آخر المتمكن واو قبلها ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة" [٧٥].قال ابن السراج: " ضمَّوا العينَ ولَم يكسروها لئلا يشبه الجمعَ، ولم يفتحوا لأَنَّهُ ليسَ في الكلامِ (تَفَاعِلٌ) في الأسماءِ ولو فتحوا لكانَ لفظُ المصدرِ كلفظِ الفِعْلِ" [٧٦].خامساً: ومصدرُ (فَاعَلَ) هو (فِعَالٌ)، من مثل: (عِقَابٍ)، ويجيء على (فِيْعَالٍ، ومُفَاعَلَةٌ)، من مثل: (قِيْتَالٍ) و(مُقَاتَلَةٍ) [٧٧]. رأى ابن يعيش أن مصدر(فَاعَلَ) هو (مُفَاعَلَة) إذ قال: "وأمّا (فَاعَلَ)، فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبدًا (مُفاعَلَةُ)، نحو: (قاتلتُه مُقاتَلَةً)، و(جالستُه مُجالَسَةً). جاء لفظه كالمفعول؛ لأن المصدر مفعول. قال سيبويه: "جعلوا الميم عوضًا من الألف التي بعد أولِ حرف منه، والهاء عوضًا من الألف التي قبل آخر حرف "[٧٨]. يعني أن في(فِعال) قد حُذفت الألف التي كانت بعد الفاء، وفي (مُفاعَلَةُ) حذفت الألف التي قبل الآخر، فعُوّض منها. وفي الجملة: (المُقاتَلة)، و(المخالفة) هنا كـ(المَضْرب)، و(المَقتَل) في مصدرِ (ضَرَبَ)، و(قَتَلَ)، جاءا على غير قياس أفعالهما" [٧٩] سادساً: ومصدرُ (انْفَعَلَ، وافْتَعَلَ) هو (انْفِعَالٌ، وافْتِعَالٌ)، من مثل (انْصِرَافٍ، وافْتِقَارٍ) [٨٠].سابعاً: ومصدر (افْعَوْعَلَ) هو (افْعِيْعَالٌ)، من مثل: (اعْشِيْشَابٍ) [٨١]. قال ركن الدين: " ومن (افْعَوْعل) على (افْعِيعال)، والأصل فيه (افْعِوْعال) ؛ قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها نحو: (اعْشَوْشَبَت الأرض اعشيشابا)، ولم تنقلب في: (اجلوَّذ– اجلوّاذا) ؛ للإدغام. وبناء افْعَوْعَل للمبالغة والتوكيد"[٨٢].ثامناً: ومصدرُ (اسْتَفْعَلَ) في غيرِ الأجوفِ: (اسْتِفْعَالٌ)، من مثل: (اسْتِنْبَاطٍ)' أمّا الأجوف، فبناؤه (اسْتِفَالَةٌ)، من مثل: (اسْتِطَاعَةٍ) [٨٣]. قال ابن عصفور: " و(اسْتِفْعَالٌ) مصدر (اسْتَفْعَلَ) فإنك تنقل الفتحة من العين إلى الفاء الساكنة قبلُ، ثمَّ تقلب حرف العلَّة، لتحرُّكه في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ، فيلتقي ألفان: (الألف المبدلة من حرف العلَّة) و(الألف الزائدة قبل الآخر)، فتحذف الواحدة لالتقاء الساكنين. فمذهب الخليل وسيبويه أنَّ المحذوفة الزائدة، ومذهب الأخفش أنَّ المحذوفة الأصليَّة. وقد تَقَدَّمَ: أيُّ المذهبين أحسنُ في مسألة (مَفْعول) مِمَّا عينه حرف علَّة، إذ الأمر فيهما واحد، فإذا حُذفتْ عُوِّض منها تاء التأنيث، إذ كانت التاء ممَّا يُعوَّض من المحذوف نحو: (زنادقة)، وكانت أيضًا ممَّا لا يمتنع منها المصادر إذا أردت المرَّة الواحدة، نحو (ضَرْبة) لفظه لفظ الضرب وزيادته كزيادة الفعل. وذلك نحو: إقامة مصدر (أَقامَ)، واستِقامة مصدر (استَقامَ) " [٨٤].تاسعاً: مصدر (افْعَوَّلَ) هو (اِفْعِوَّلٌ)، من مثل: (اجْلِوَّاذ)، وقد علل الجندي عدم قلب الواو الساكنة قبل الكسرة في نحو(اجلِوَّاذ)، كما هو الحال في واو (مِيْزَانٍ) التي أصلها (مِوْزَانٌ)، فأجاب عن ذلك بقوله:وذلك بسبب الإدغام؛ لأنّه يذهب بالمدّةِ التي في الواو والياء حتّى لا يبقى فرقٌ بَيّنٌ بينهما مدغمتين، وبين الصّحاحِ من الحروفِ[٨٥].عاشراً: مصدرُ (افْعَلَّ وافْعِالٌّ) هو:(اِفْعِلَال)، و(اِفعِيْلال)، من مثل: (احْمِرَارٍ، واحْمِيْرَارٍ)[٨٦].

٣. **مصادر الفعل الرباعي ومنشعباتِهِ:** للمصدر الرباعيّ من غير المضعَّف صيغتان، فمصدرُ(فَعْلَلَ) هو (فَعْلَلَةٌ) و(فِعْلَالٌ) بالكسر، من مثل: (دَحْرَجَةٍ،ودِحْرَاجٍ)، وفي المضاعفِ به وبالفتحِ، كـ (قِلْقَالٍ،وقَلْقَالٍ)، وعلى هذا ما أُلحِقَ به كـ (حَوْقَلَةٍ، وحِيْقَالٍ)[٨٧].يقول الجندي مبيّناً مصادر الرباعي ومزيده[٨٨]:

لِدَحْرَجْنَاهُ دَحْرَجَةٌ وَلَكِنْ لِمُنْشَعِبٍ تَغَطْرُفُ مَنْ جَفَاكَا

كَذَا اسْبِكْرارُ [٨٩] جَارِيَةٍ رَدَاحٍ مَعَ اثْعِنْجَارِ مَاءٍ مِنْ حَجَاكَا [٩٠]

ومصدر (تَفْعُلَ) هو (تَفعُلٌ)، من مثل: (تَغَطْرُفٍ)، وملحقاته، من مثل: (تَقَيْهُقٍ)[٩١]. ومصدر (إفْعَلَّ) هو (إفْعِلَّالٌ)، من مثل: (اسْبِكْرَارٌ)[٩٢]. ومصدُر (إفْعَنْلَلَّ) هو (إفْعِنَلَالٌ)، من مثل: (اثْعِنْجَارٍ)، وملحقاته، كـ: (اسْحِنْكَاكٍ)[٩٣].

المطلب الرابع: أوزان المشتقات

تعريف الاشتقاق: الاشْتِقاقُ: "أَخْذُ شِقِّ الشيءِ، والأَخْذُ في الكلام، وفي الخُصومَةِ يميناً وشِمالاً، وأَخْذُ الكَلِمَةِ مِن الكَلِمَةِ" [٩٤]. وَيُقَالُ: " شَقَّقَ الكلامَ إِذَا أَخرجه أَحْسَنَ مَخْرَج" [٩٥]، وهذا في اللّغة. أمّا في الاصطلاح الصّرفي فهو " توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها, ويوحي بمعناها المشترك الأصيل, مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد" [٩٦]، وقيل: " هُوَ اقتطاع فرع من أصل يَدُور فِي تصاريفه حُرُوف ذَلِك الأَصْل" [97].

١. **أنواع المشتقّات:**والمراد بالمشتقات هنا: الأسماء المتصلة بالأفعال وهي ثمانية: (الْمَصْدَرُ، واسْمُ الْفَاعِلِ، وَصِيَغُ الْمُبَالَغَةِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، وَاسْمُ التَّفْضِيلِ، وَأَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانُ، وَاسْمُ الْآلَةِ)[٩٨].

٢. **أوزان المشتقّات عند الجندي:** استعرض الجندي في منظومته الشّعريّة مسألة المشتّقات على أنواعها المختلفة، وأوزانها، فتحدّث عن أوزان اسم الفاعل ومبالغته، والصّفة المشبهة منه، واسم المفعول، واسم التّفضيل، واسمي الزّمان والمكان، واسم الآلة.

أولاً: اسم الفاعل: ذكر أغلب النحاة أنَّ اسم الفاعل " هو الصّفّة الدّالة على فاعل جارية في التّذكير والتّأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه، أو معنى الماضي "[٩٩]، وقيل: " ما دلّ على الحدث والحدوث وفاعله "[١٠٠]؛ أي: إنّه اسم لذات قام بها الفعل المشتقّ من مصدر (فَعَلَ) موضوع ذلك الفعل لمن قام بالفعل على معنى الحدوث بخلاف الصّفة المشبّهة، واسم التّفضيل، فإنهما اشتُقّا على معنى الثبوت[١٠١].

يقول الجندي[١٠٢]:

وَإنَّ اسْماً لِذِي فِعْلٍ عَلَى فا عِلٍ مِنْ ذِي الثّلاثةِ نَحْوُ: حَاكَا

يُصاغ اسم الفاعل من الفعل الثّلاثي على النّحو الآتي:

أ- قال الجندي:" اسمُ الفاعل في الثُّلاثي المجرَّدِ يُصاغُ على (فَاعِلٍ) من مثل (نَاصِرٍ) "[١٠٣]، وذهب ابن عقيل إلى ما ذهب إليه الجندي إذ قال: " إذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جيء به على مثال (فَاعِلٍ) وذلك مقيس في كل فعل كان على وزن (فَعَلَ) بفتح العين متعدياً كان أو لازمًا نحو (ضَرَبَ) فهو (ضَارِبٍ) " [١٠٤]. ومن أمثلته: (بَاسِط) من (بَسَطَ) في قوله تعالى: ﴿وكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذراعَيْه بالوَصيدِ﴾[١٠٥]. ويصاغ اسم الفاعل من الثلاثي المضعّف، نحو: (مَادٍّ)، والأصلُ: (مَادِد) [١٠٦]، و(رادّ) من (رَدَّ) كقوله تعالى: ﴿وإنْ يُرِدك بخيْر فَلاَ رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾[١٠٧]؛ إذ التقى مثلان، فَسُكّن أولهما وأدغم في الثاني[١٠٨].

ب- إذا كان فعله معتلاً، فإمّا أن يكون معتلّ الأول، وإمّا معتل الوسط، وإما معتل الآخر، فإذا كان معتل الأول، فلا يحدث فيه أيّ تغيير، نحو: (وَاجِد) في المثالِ، أمّا أذا كان معتل الوسط فيحدث فيه إعلال نحو:(عَائِد) في الأجوفِ، تقلب فيه ألفُ (عَادَ) همزةً؛ لأنَّ الألف التي بمقابلة العين إذا وقعت في وزنِ فاعلٍ تُقلبُ همزةً؛ لِئَلاَّ يلتقي ساكنان في غيرِ الحدِّ [109].قال سيبويه: "واعلم أنّ فاعلاً منها مهموز العين، وذلك أنَّهم يكرهون أنْ يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل (فَعَلَ) منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان، والحذف فيه، فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو والياء، إذا كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات"[١١٠]. ولا يعني هذا أنَّ كلّ واوٍ أو ياء تنقلب همزة في مثل هذه الصّيغة، وإنّما قد تبقى على حالها، يقول الشاطبي: " أن الفعل إذا لم يدخل عينه الإعلال، وإن كان واوا أو ياء، فإن فاعلا (منه) لا يعل، بل يبقى على أصله، فتقول في فاعل من عور، وحول، وروِي، وهوِي: عاور، وحاول، وراوٍ، وهاوٍ، وكذلك ما عينه الياء من نحو: صيد، وعيس البعير، وغيف، وغيد، تقول في فاعله: صايد، وعايس، وغايف، وغايد، فلا تهمز، بل تصححه لتصحيح فعله" [١١١].ويبدو أن قولهم بإبدال الواو والياء همزة، هو من باب المجاز، وليس بمحمولٍ على الحقيقةِ؛ لأنّ قلب العين ألفاً، ثم قلب الألف همزة، كأنّه قلبت فيه الواو والياء همزة[١١٢].وقد وضع الصّرفيّون طريقةً لصياغة اسم الفاعل من الأجوف، تتمثل في همز موضع العين؛ لأنّه يبنى من فعلٍ معتلٍّ، نحو: (قامَ، وباعَ)، فعند صياغة اسم الفاعل التقت ألفان، ألف (فاعلٍ) وألف الفعل، وهما ساكنتان، والقاعدة الصّرفيّة تنصُّ على الحذف عند التقاء الساكنين، أو التّحريك، فلم يجز حذف أحدهما، حتى لا يلتبس الكلام، فَحُرّكت العين؛ لأنّ أصلها الحركة، والألف إذا حرّكت صارت همزة[١١٣].وذكر الجندي الفعل الناقص وكيف يصاغُ من اسم الفاعل إذ قال:ويصاغ اسم الفاعل من الناقص على وزن (فاعٍ)، كـ (داعٍ)، والأصل: (دَاعِو)، قُلبَتْ واوه ياءً لتحقق شرائط القلب، ثم لاقى ياؤه الساكنة التنوين، وهو ساكن لأنَّه نون ساكنة لاحقة آخر الكلمة ثابتةٌ لفظاً لا خطاً فالتقى ساكنان في غيرِ الحد فَحُذِفَ الياءُ لدلالةِ كسرة ما قبل الياء على حذف الياءِ، وعدم الدلالة على حذفِ التنوين لو حُذِفَ، وفي حذف التنوين أيضًا إخلاءُ الكلمة من العلامةِ، ولأنَّ فيه ترجيح المرجوحِ على الراجحِ؛ إذ

الياءُ حرفُ عِلَّةٍ، والتنوينُ حرفٌ صحيحٌ والياءُ لا معنى له بانفرادهِ وللتنوينِ بانفرادهِ معنى فَحُذِفَ الياءُ لهذا، وكذا (وَادٍ)، و (طَاوٍ) في اللفيفينِ، والأصل فيهما: (وَادِيٌ)، و(طاوِيٌ) [١١٤].وفي آخرِ هذا البحث أثار الجندي سؤالاً وهو:لِمَ لَمْ يُحَرَّكْ أحدهما وزوال التقاءِ الساكنين بالتحريكِ حاصلٌ، فأجابَ عن ذلك بقوله: " لا سبيلَ إلى تحريكهِ؛ إذ في تحريكِ الياء اجتماعُ الكسرِ والضمِّ مع تحرُّكِ المعتلِّ في حالةِ الرفعِ، وتوالي الكسراتِ مع تحرُّكِهِ في حالة الجرِّ، وفي تحريكِ التنوين توالي الكسراتِ كسرةِ ما قبلَ الياءِ، ونفسِ الياءِ، وكسرةِ التنوينِ؛ لأنَّ الساكن إذا حُرِّكَ تَحَرَّكَ بالكسرِ، وفي كلٍّ مما ذكرنا ثقلٌ، فلا يُصارُ إلى ما ذكرتُ فتعيَّنَ الحذفُ" [115].أما في غيرِ الثلاثي فقد ذكر الجندي في هذينِ البيتينِ ما يصاغ منه فقال:

وَفِيْمَا زَادَ غَابِرُ ذَاتِ فِعْلِ بِمِيْمٍ، نَحْوُ: ذَا مُفْتِي قُرَاكَا

وَلَا تَغْيِيرَ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ طِلَابُكَهَا إلى شَرْحِي طَبَاكَا

قال: " واسمُ الفاعلِ فيما زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ بوضعِ الميمِ موضعَ حرفِ المضارعةِ من الغابرِ المبنيِّ للفاعلِ، ولا يُغَيَّرُ من البناءِ شيءٌ كـ (المُفْتِي) في (يُفْتِي)، و (مُدَحْرِج) في (يُدَحْرِجُ)، إلا في ثلاثِ هيئاتٍ وهي: (تَفَعَّلَ)، و(تَفَاعَلَ)، و (وتَفَعْلَلَ) فإنَّ ما قبلَ الآخرِ من المبنيِّ للفاعلِ في هذه الهيئاتِ يُكْسَرُ، كـ (مُتَقَلِّدٍ)، و (مُتَجَاهِلٍ)، و (مُتَدَلْدِلٍ) بكسرِ اللامِ والهاءِ والدالِ، في (يَتَقَلَّدُ)،و (يَتَجَاهَلُ)، و (يَتَدَلْدَلُ) بفتحِها" [١١٦].

ثانياً: صيغ مبالغة اسم الفاعل: ومبالغة اسم الفاعل "هي أسماء تشتق من الفعل الثلاثي اللازم أو المتعدّي للدلالة على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى، وتقويته، والمبالغة فيه، ومن ثَمَّ سُمّيت صِيَغ المبالغة "[١١٧]. وسميت صيغ المبالغة بـ (مبالغة اسم الفاعل)؛ لأنّها "ألفاظ تدل على ما عليه اسم الفاعل بزيادة وتسمى (صيغَ المبالغةُ) كعلامّةٍ، وأكولٍ؛ أي: عالمٍ كثير العلم، وآكلٍ كثير الأكل، ولها أحد عشر وزناً وهي: (فَعَّالٌ): كجَبَّارٍ، و(مِفْعَالٌ): كمِفضَالٍ، و(فَعِيلٌ): كصِدّيقٍ، و فعّالّةٌ: (كفهامةٍ)، و(مِفْعِيلٌ): كمِسكينٍ، و(فَعُولٌ): كشروبٍ، و(فَعِيلٌ) كعليمٍ، و(فعِلٌ) كحِذِرٍ، و(فَعَّال) ككُبَّارٍ، و(فَعُّولٌ): كقَدُّوسٍ، و(فَيْعُولٌ): كقَيُّومٍ، وأوزانُها كلُّها سماعيّة، فيُحفظ ما ورد منها، ولا يقاسُ عليه[١١٨].يقول الجندي في ذلك[١١٩]:

بِمِفْعَالٍ وَفَعَّالٍ وفَعُوْلٍ لِتَكْثِيْرٍ كَمِطْعَانٍ قَنَاكَا

لَهُ ولَهَا بِلَا تَاءٍ فَعُوْلٌ وَمِفْعَالٌ إذا مَا لاقَيَاكَا

قال" وكثيراً ما يُنقَل اسمُ الفاعل للمبالغة وتكثير الفعل إلى (مِفْعالٍ) و(فَعَّالٍ) و(فعول)، ويستوي في (مِفعال وفَعُول) المذكّر والمؤنّث، فأمّا في (فَعَّال) فلا "[١٢٠]. يقول ديكنقوز:" ويجيء على وزن (فعول للمبالغة)؛ أي لمبالغة الفعل وتكثيره نحو:(منوع)، بمعنى كثير المنع ويستوي فيه؛ أي في (فعول) المذكر والمؤنث إذا كان فعول بمعنى (فاعل) وذكر الموصوف نحو: (امرأة صبور)، و(رجل صبور)، بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف" [١٢١].فما سبق يشير إلى أن صيغ المبالغة تصاغ كلها من الثلاثي لكن هناك من يرى أنها قد تصاغ من الرباعي قليلا أو قد يبنى من أفعال ومن ذلك ما ورد في شرح الكافية الشافية: "والمطرد الكثير الاستعمال بناء هذه الأمثلة من الثلاثي وقد يبنى من (أَفْعَلَ) (فعَّال) كـ: (أَدْرَكَ– دَرَّاك)، و(فعيل) كـ: (أنذر– نذير). وقد يبنى من (أَفْعَلَ – مِفْعَال)، كـ (مِعْطَاء، ومِهْذَاء، وَمِعْوَان) "[١٢٢]. و" نقل بعض النحاة أن الكوفيين يرون أن صيغ المبالغة قياسية في الثلاثي المتعدي"[١٢٣]، وقال آخرون: "وَيُلاَحَظُ أَنَّ أَفْعَالَ صِيَغِ الْمُبَالَغَةِ كُلَّهَا مُتَعَدِيَّةٌ، وَقَل أنْ تأْتِي مِنَ الْفِعْلِ اللَّازِمِ"[١٢٤].

ثالثاً: اسم المفعول: اسم المفعول هو: "مَا دَلَّ عَلَى مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَهُوَ مِنَ الثُّلاَثِيِّ عَلَى وَزْنِ الْمَفْعُولِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، كَمَنْصُورٍ، وَمَقُولٍ، وَشَذَّ: قَتِيل، وَنَفَض.... وَمِنَ الرُّبَاعِيِّ والْمُنْشَعِبةِ مُطْلَقًا تَضَعُ مَوْضِعَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مِيمًا مَضْمُومًا وَفَتْحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، كَمُدَحْرَجٍ، مُكْرَمٍ، وَمُتَدَحْرَجٍ، وَنَحْوَ مُخْتَارٍ، وَمُحَابٍّ، وَمُضْطَرٍّ، يَصْلُحُ فَاعِلاً ومَفْعُولاً، بِتَقْدِيرِ كَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِهَا "[١٢٥].يقول الجندي[١٢٦]:

مَقُوْلٌ عَيْنُهُ ثَبَتَتْ وهَذَا هُوَ السِّيْبِيُّ فَاسْرُ به أَسَاكَا

ويَائِيٌّ كَذَلِكَ فَاقْبَلَنَهُ وإِنْ يَكُ أَخْفَشٌ عَنْ ذَا نَهَاكَا

وقد شرح هذه الأبيات فقال: "اسم المفعول من الفعل الأجوف يُسَكَّن فيه حرف العلّة؛ لتضاعف الثِّقل بتحرّكه، وانضمامه مع نقل حركتهِ إلى الفاءِ، فيلتقي ساكنانِ في غيرِ الحدِّ، فتُحذف واوُ مفعولٍ من السّاكنينِ، ولا يُصنَعُ غيرُ ذلك في الواويِّ، وفي اليائيِّ تُبدَلُ من الضّمّةِ المنقولةِ إلى الفاءِ كسرةً لِتسلمَ الياءُ، وهذا مذهبُ سيبويه، و(مَقُوْلٌ) عنده (مَفْعُلٌ) بعينٍ ساكنةٍ قبلها فاءٌ مضمومةٌ، و(مَبِيْعٌ) عنده (مَفِعْلٌ) بفاءٍ مكسورةٍ بعدَها عينٌ ساكنةٌ.وتُحذفُ العينُ منهما؛ أعني الواويّ واليائيّ عندَ أبي الحسنِ الأخفش، وتُبدَلُ من الضّمّةِ في اليائيِّ كسرةً، لِيُقْلَبَ واوُ مفعولٍ ياءً تنبيهاً على أنَّه يائيٌّ، فـ (مَقُوْلٌ)، و(مَبِيْعٌ)، و(مَقِيْلٌ) عنده (مَفُوْلٌ)،و(مَفِيْلٌ).فحجّةُ سيبويه قولهم في بناتِ الياءِ (مَخِيْطٌ)، و(مَبِيْعٌ) على حذفِ واوِ (مَخْيُوطٍ)، و(مَبْيُوعٍ) واستبقاءِ الياءِ.أمّا حجّة أبي الحسنِ أنَّ واوَ (مَفْعُوْلٍ) علامةٌ فلا تَسْقُط، والجوابُ عنه أنَّها مَدَّةٌ، وإشباعٌ لِضمَّة (مَفْعُل) الجاري على

(يُفْعَلُ) بِضَمّ الزّائِدِ، وليستْ بعلامةٍ للمفعوليّةِ بل العلامةُ الميمُ مع ضمّةِ العينِ، كما أنَّ العلامةَ في غيرِ الثّلاثي المجرَّدِ الميمُ مع فتحةِ ما قبل اللّام، ولزومُ المَسْخِ اليائيّ على قول الأخفش يُؤذِن بأنَّ الرّجحان لمذهب سيبويه[١٢٧].ويقول الجندي[١٢٨]:

وَجَاءَ على فَعِيْل ذَا وإنْ كا نَ صَوْغُكَ ذَاكَ مِنْ نَحو: اغْتَلاكَا

فَضَعْ مِيماً مَكَانَ الصَّدْرِ مِنْ غَا بِرِ المَفْعُولِ وهوَ كَمُغْتَلاكَا

وفي شرح البيتين قال: "ويجيء (فعيل) بمعنى (مفعول)، كـ (جريح)، هذا في الفعل الثّلاثي المجرّد، قال الفارسي: " و(فَعيلٌ) إذا كانتْ في مَعْنى (مَفْعُولٍ) فالمؤنَّثُ والمذكَّرُ يَسْتَوِيَانِ فيهِ بمنزلةِ فَعُولٍ، ولا يجمعُ بالواو والنُّونِ كما لم يُجْمَعْ فَعُولٌ. وتكسيرُهُ على (فَعْلَى)، وذلكَ جريحٌ وجَرْحَى، وقتيلٌ وقَتْلى" [١٢٩]فأمّا من غير الثلاثي المجرد، فنجعل الزّائد من الغابر المبني للمعلوم ميماً لا غير، نحو: (مُعْتَلى)، من غير تغيير الهيئة من (يُعتلى) بضمّ الأوّل " [١٣٠].

رابعاً: الصّفّة المشبهة: "هي الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث"[١٣١]. يقول الجندي:

وما صِفَةٌ مُشَبَّهةٌ تُوَازِي مُضَارِعَهَا كَسَمْحٍ مُجْتَدَاكَا

قال الجندي:" الصفة المشبهة: كلُّ صفةٍ اشْتُقّتْ من الثُّلاثيّ المجرَّدِ غيرُ جاريةٍ على (يَفْعَلُ)، أي: غير موازنةٍ إيَّاه في الحركاتِ والسكناتِ، كـ (سَمْحٍ)، ألا ترى أنَّه ليس على وزنِ (يَسْمَحُ)، وهي تُثَنّى وتُجمَعُ وتُؤنَّث كاسمِ الفاعلِ، فلذا سُمِّيتْ مشبَّهةً.ودلالتُها على الثبوتِ لا على الحدوثِ، فإنْ قُصِدَ بها الحدوثُ قيل: (هو حَاسِنُ الآن أو غدًا)، باسمي الفاعلِ و المفعولِ، فإنَّهما يدلانِ على الحدوثِ " [١٣٢].

خامساً: اسم التفضيل: وقياسه أن يُصاغ من الفعل الثّلاثي المجرّد المبني للفاعل الخالي من الألوان والعيوب، من مثل: (زَيْدٌ أَكْرَمَ مِنْ عَمْرٍو)، فـ (أَكْرَمُ) مستجمعٌ فيه هذه الشّرائطُ، وإنَّما افتقر صوغُهُ إلى هذه الشّرائطِ لكونهِ جارياً مجرى التّعجّب في أنّ الشّيء لا يُفضّلُ على آخرَ إلّا وأنْ يكون الوصفُ الذي وقع به التّفضيلُ، كالغرائزِ. يقول الجندي:

لِأَفْعَلَ حَالَةٌ إنْ تَدْنُهُ مِنْ تَقُوْلُ: زُبَاهُ أَعْلَى مِنْ زُبَاكَا[١٣٣]

لا يُصاغُ اسمُ التفضيل إلّا من فعل ثلاثيّ، مُثبَت، مُتصرِّف، تامّ، مبنيّ للمعلوم، قابل للتفضيل، غير دالّ على لون، أو عيب، أو حِلْيَة، "فليس لك أن تقول في نحوِ: (أَجَابَ، وسَمُرَ، وعَوِرَ) هو أَجْوَبُ مِنْهُ،ولا أَسْمر منه، ولا أَعْوَرُ مِنْهُ؛ لعدمِ خلوِّ الأوّلِ من الزّيادةِ، والثّاني من اللّونِ، والثّالثِ من العيبِ فإنْ أردت التفضيل في نحو هذه الثّلاثة، فعليكَ بأن تصوغ (أَفْعَل) التّفضيل مما تحقّقت فيه تلك الشّروط ثمّ تُميّز بمصادرِ هذه الأفعالِ، تقول: (هو أَجْوَدُ مِنْهُ إجَابَةٍ، وأشدُّ سُمْرَةً، وأقبح عَوَراً).أمّا قولهم: (هذا المكان أقفر من غيره، وأشغل من ذات النحيين، وأحمق من هَبَنَّقة)، وذلك من (أقفر)، و(شُغِلَ) على البناء للمفعول، و(حَمُق) من أفعال العيوب، محمول على الشّذوذ" [١٣٤].ويستوي في التّفضيل المذكّر والمؤنّث والاثنان والجمع، إذا كان مُنَكَّراً، فلا بدّ له من (مِنْ)، من مثل: "هو أفضل منه، وهي أفضل منها، وهما أفضل منهما، وهم أفضل منهم، وهنّ أفضل منهن)، وقول الجندي: (زُباه أعلى من زُباكا) تمثيل لاستواء الحالات؛ إذ لو لم تستوِ لوجب أن يقال: (عُليا) على وزن (فُعْلى) بضمّ الفاء وسكون العين وفتح اللام، من مثل: (الدّنيا) في تأنيث (الأدنى).فإن (الزُّبى) جمعٌ، وهو مؤنّث، وإنّما استوفى الحالات عند التنكير، واحتيج فيه إلى (مِنْ)؛ لأنّك لمّا قُلت: (هو أفضل)، فضّلت الموصوف ولم يعلم المفضّل عليه، فاحتيج إلى البيان، فصار تمامُ أفضل ب، (مِنْ)، والشّطر الأوّل من الاسم يستوي فيه الحالات، ولا يكون له بُدّ من الشّطرِ، وقولنا: (اللهُ أكبرُ)، ممّا حُذِفَت فيه (مِنْ)، وهي مقدّرةٌ، أي: (من كلّ شيء)[١٣٥]. ويقول الجندي:

فَإِنْ عَرَّفْتَهُ بِاللَّام فَاحْلُلْ إلى تغييرِهِ أَبَدَاً حُبَاكَا

وَإِنْ تَرَهُ مُضَافاً فهو جارٍ عَلَى سَنَنَيْنِ لَمْ تَجِدِ اشْتِباكا

يرى الجندي أنّه إذا كان اسم التّفضيل (معرّفاً باللام، فإنّه يُذكّر ويُؤنّث ويُثنّى ويُجمع سالماً ومكسّراً، كـ (الأفضل، والأفضلان، والأفضلون)، وكـ (الفضلى، والفُضليان، والفُضليات، أو الفُضَل). وإذا كان اسم التّفضيل مضافاً، فيُستعمل استعمال المُنكّر، أو استعمال المعرّف باللام، فعلى الاستعمال الأوّل قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾[١٣٦]، وعلى الاستعمال الثّاني قوله عزّ وجلّ: ﴿أَكْبَرَ مُجْرِمِيْهَا﴾[١٣٧]، هذا إذا أريد إثبات الزيادة للموصوف على غيره، فأمّا إذا أريد إثبات الكل له، فلا يجري إلّا على سنن المعرّف باللام؛ لانتفاء ما ذكرنا في المُنكّر من موجب استواء الحالات[١٣٨].

سادساً: اسما الزّمان والمكان:

اسم الزمان والمكان " اسمان يصاغان من المصدر الأصلي للفعل بقصد الدلالة على أمرين معاً، هما: المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر، مزيداً عليه الدّلالة على زمان وقوعه أو مكان وقوعه"[١٣٩].يقول الجندي[١٤٠]:

وأَحْرُفُهُ الثّلاثَةُ إنْ تَزِدْ فَاسْـــــمُ مَفْعُولٍ كذاكَ كَمُنْتَدَىَا

يشتق اسما الزّمان والمكان من الثّلاثي المجرَّدِ " على (مَفْعِلٍ) بكسرِ العينِ من كُلّ فِعْلٍ عينُ مضارعهِ مكسورةٌ كـ (المَجْلِس)، من بابِ (ضَرَبَ)، وعلى (مَفْعَل) بفتحِها من كُلّ فِعْلٍ عينُ مضارعهِ مفتوحةٌ، أو مضمومةٌ كـ (المَلْبَسِ، والمَقْتَلِ) من بابي (عَلِمَ، و نَصَرَ)، إلا في المثالِ والناقصِ، ففي الأولِ على (مَفْعِلٍ) بكسرِ العينِ البتَّةَ، وفي الثاني على (مَفْعَلٍ) بفتحِها، كـ (المَوْضِع، والمَوْجِل) بكسرِ الضادِ والجيمِ، وكـ (المَدْعَى، والمَرْمَى) بفتحِ العينِ والميمِ "[141].ويشتقان من غيرِ الثلاثي على وزنِ اسمِ المفعولِ، كـ (المُنْتَدَى) من:(انْتَدَى القومُ: اجْتَمَعُوا في ناديهم، وهو المجلسُ)، ولا يُقال للمجلسِ (نادٍ) مادام فيه أهلُهُ، فإذا قاموا عنه لم يبقَ نادِياً [١٤٢].وفيما جاء مخالفا للقواعد السابقة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، ومن هذه الأوزان: (الفِعْل) بكسر الفاء وسكون العين، مثل: الشِرْب، و(التِّفْعال) بكسر التاء وسكون الفاء، مثل: التِّضْراب، و(الفِعَال) بكسر الفاء وفتح العين، مثل: الحِدَاد، والحِصَاد، والقِطَاف [١٤٣].

سابعاً: اسم الآلة: قدم العلماء تعريفات متعددة لاسم الآلة، منها ما حدّ به الزمخشري اسم الآلة إذ قال: "هو اسم ما يعالج به وينقل. ويجيء على (مِفْعَل)، و(مِفْعَلَة)، و(مِفْعَال) كـ(المِقْصَ،والمِكْسَحَة،والمِصْفَاة، والمِفْتَاح).وما جاء مضموم الميم والعين من نحو:(المُسْعُطِ،والمُنْخُلِ،والمُدْهُنِ، والمُكْحُلَةِ)، فقد قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية" [١٤٤].يقول الجندي:

وَلِلآلاتِ مِكْسَحَةٌ وَمِقْرَا ضُ ذَلِكَ ثُمَّ مِفْتَحُ مُبْتَنَاكَا

وفي بيان معنى البيت، فإنّ اسم الآلة "هو ما يُعتمل به ويُنقل، وهو كالصّفة المشبهة في أنّه يخصُّ الثّلاثي المجرَّد، ويُصاغ على (مِفْعَل) من مثل: (مِفْتَح) بمعنى:(المِفْتَاح)، و(مِفْعَلَة)، من مثل: (مِكْسَحَةٍ)، وهي من:كَسَحَ البيتَ، و(مِفْعَال)، من مثل: (مِقْرَاض) من: قَرَضَ إذا قَطَعَ، والأصلُ: (مِفْعَالٌ)، وما سواه منقوصٌ منه بعوضٍ وغيرِ عوضٍ. فأمَّا ما جاء مضمومَ الميمِ والعينِ من نحوِ: (الْمُدْهُنِ وَالْمُكْحُلَةِ)، فغيرُ مبنيٍّ على الفعلِ بل هو اسمٌ لذلك الوعاءِ كذا قالَهُ سيبويه " [١٤٥].

المطلب الخامس: الإعلال

الإعلال لغةً " مصدر الفعل (أعلَّ – يُعِلُّ)، وقد جاء في لسان العرب: (علَّ يَعِلُّ واعتلَّ؛ أي مَرِضَ، فهو عليل وأعلَّه اللهُ، ولا أَعلَّكَ اللهُ؛ أي لا أصابك بِعِلّة" [١٤٦].**الإعلال اصطلاحاً** وهو" تغيير حرف العلّة للتّخفيف، ويجمعه القلب، والحذف، والإسكان، وحروفه الألف، والواو، والياء)[١٤٧]. وبالاستناد إلى هذا التّعريف، فإنّ الإعلال يعني تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسكانه، أو حذفه. وحروف الإعلال كما بيّنها التّعريف هي: الألف والواو والياء، وسميت بحروف العلة؛ "لأنّها تتغيّر، ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال" [١٤٨].ويكون "تغيير هذه الحروف؛ لطلب الخفّة، ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل، وأيضاً؛ لكثرتها في الكلام؛ لأنّه إنْ خلت كلمة من أحدها، فخلوها من أبعاضها، أعني الحركات، محال، وكل كثير مستثقل وإن خف" [١٤٩]. وخلاف الإعلال التصحيح، وهو إبقاء حرف العلة على حالته الأصلية دون تغيير أو تبديل.أمّا، حروف الإعلال فقد اختلفت طرائق العلماء في تفسير معنى الإعلال، وتحديد حروفه، فذهب جماعة، ومنهم: الرضي إلى أنّه إبدال حروف العلّة والهمزة بعضها مكان بعض، في حين ذهب ابن الحاجب إلى أنه يختص بأن يكون المقلوب حرفاً من حروف العلّة، أمّا المقلوب إليه، فيشمل كل الحروف [١٥٠].**الإعلال عند الجندي:**ذكر الجندي في نظمه مسألة اجتماع الواو والياء وسكون إحداهما فقال:

إذا سَكَنَتْ قُبَيْلَ الياءِ واوٌ غَدَتْ ياءً كَطَيٍّ مِنْ طَوَاكَا

كَذَلِكَ حُكْمُهُمْ عِنْدَ انْعِكَاسٍ كَسَيِّدِنَا الذِّي بَلَغَ السُّكَاكا

ثم شرح هذا البيت بقوله: " اعلم أنّ الواو الياء إذا اجتمعتا، وسُبقت إحداهما بالسّكون تُقلب الواو ياء، وتُدغم الياء في الياءِ، نحو: (طَيٍّ) في (طَوْيٍ) مصدر (طَوَى)، ونحو: (سَيِّدٍ) في (سَيْوِدٍ)، وإنّما اشتُرِطَ سُكون الأوّل؛ لأنَّ سكون الأوّل من شرطِ الإدغامِ، والقلبُ للإدغامِ، وإنّما خُصَّ الواوُ بالقلبِ تقدَّمتْ أو تأخَّرتْ؛ لأنَّ الياءَ عندهم أخفُّ من الواوِ مع صرفِ الأثقلِ إلى الأخفِّ دُخولٌ في حدِّ المناسبةِ دونَ عكسهِ"[١٥١].أمّا ما يشترطه الإدغام فأحدهما: أنْ يكونَ المُدْغَم والمُدْغَم فيه مِثْلين، من مثل: (مَدَدَ)، وتصبح (مَدَّ)، أو (وَدِّ)، والأصلُ (وَتْدٍ)،وهما ليسا بِمثلين ولا تقاربَ من مخرجيهما ؛ لأنَّ الياءَ من وسطِ اللّسانِ، والواوَ من الشَّفةِ،والثاني: أنَّ الإدغامَ في المتقاربين لا يلزمُ، فكيف يلزمُ في الواوِ والياءِ مع تباعُدِ مخرجيهما الذي لا يقتضي الإدغامَ فضلاً عن أنْ يكونَ مُقْتَضِيًا لُزومَهُ [١٥٢].ويُجيب الجندي عن المسألتين بقوله: " إنَّ الواوَ والياءَ إنَّما تناسبا من حيثُ

الوصفُ، وهو المدُّ لا من حيثُ قربُ المخرجِ، ألا تَرَى أنَّهما لِمَا ذكرنا من الوصفِ صارا كالمِثْلين، حتى جازَ اجتماعُهما في نحو (صُدُوْد، وسَعِيْد) مِنَ القوافي، وإنْ كانا عَيْباً مُسمَّى بالإقواءِ، فلمَّا كان بينهما هذه المقاربةُ جَرَيا مَجرى المِثْلين في لُزومِ الإدغامِ لهما إذا اجتمعا، والأوّلُ ساكنٌ)[١٥٣].

أما ما وقع في نحو: (أُسَيْوِدٍ)، ونحو (سُوَيرَ وتَسُوْيِرَ)، فإنّ الإدغام غير لازم في الأوّل، وغير جائزٍ في الثّاني، وهنا الإدغام إنّما يلزم أنْ لو لزم اجتماعهما، فأمّا عند عدم اللّزوم فلا، كما في (أُسَيْوِد) تصغير (أسْوَد)، فإنّ الإدغام لم يجب فيهما؛ لكون دخول التّصغير عارضاً؛ إذ من الجائز أن لا يُعتدّ بالعارض، وإن كان الأكثر في هذا النّحوِ الإدغام، نحو: (أُسَيِّد) والإدغام يثبت إذا لم يكن مُخِلاً بالغرض، وهو الفهم، وهو مُخِلٌّ بذلك فيما أورد؛ إذ لو قيل: (سُيِّر)، و(تُسُيِّرَ) لم يدرِ أهما (فُوْعِلَ)، و(تُفُوعِلَ)، أو (فُعِّلَ) و(تُفُعِّل) من (سَيَّرْتُ وتَسَيَّرتُ)، فيلزم الالتباس، وهو مُخلٌّ[١٥٤].

الخاتمة

: أبرز النتائج التي توصل إليها البحث

بعد استعراض مباحث هذا البحث في الأصول الصرفية، أمكن التوصل إلى عدد من النتائج المهمة التي تسهم في توضيح منهجية الصرفيين وتعمق الفهم في قضايا التصريف، ومن أبرز هذه النتائج:

١. تبين أن علم الصرف لا يقتصر على الجانب التطبيقي فقط، بل يعتمد على أصول وقواعد نظرية دقيقة تشكل الأساس في معالجة الظواهر الصرفية.

٢. أن الأصول الصرفية تتداخل مع علوم اللغة الأخرى، كالنحو والمعاجم، مما يعزز من شمولية النظرية اللغوية العربية.

٣. أن الخلاف بين الصرفيين كثيرًا ما يكون مبنيًا على اختلاف في المنهج أو في الأصل المعتمد، لا على مجرد التعارض في النتائج.

٤. أن مراعاة الأصل الصرفي تسهم في فهم البناء الصرفي للكلمة بطريقة منهجية، وتسهم في تحليل أبنيتها المختلفة بشكل علمي.

٥. أن دراسة الأصول الصرفية تكشف عن عمق التفكير اللغوي عند علماء العربية، وتبرز جهودهم في التقعيد والتأصيل.

٦. أن كثيرًا من القضايا الخلافية في الصرف يمكن حسمها بالرجوع إلى الأصول المعتمدة وتحليلها تحليلاً دقيقًا.

وبهذا، يوصي البحث بضرورة الاهتمام بتدريس الأصول الصرفية ضمن المناهج الأكاديمية، وتعزيز الجانب النظري في دراسات علم الصرف؛ لما له من أثر بالغ في ضبط الفهم والتحليل.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث – القاهرة، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٢. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، مجموعة محققين، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٣. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٤. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت. د.ت.

٥. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط١، ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م.

٦. أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ)، نزهة الطرف في علم الصرف، ط١، مطبعة الجوانب، قسطنطينية، ١٢٩١هـ.

٧. أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت ٣٣٨هـ)، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط١، دار البشائر، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٨. أبو القاسم علي بن جعفر بن علي ابن القطّاع الصقلي (ت ٥١٥ هـ):أبنية الأسماء والأفعال والمصادر. تحقيق:أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة – ١٩٩٩م.

٩. أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، شرح التصريف، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط١، مكتبة الراشد، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

١٠.أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال – بيروت، ١٩٩٣م.

١١.أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، المفتاح في الصرف، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، ط١،مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١٢.أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

١٣.أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)،وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.

١٤. أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨م.

١٥.أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

١٦.أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، التكملة، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ –١٩٦٩م.

١٧.أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩ هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

١٨.أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار،ط٤، دار العلم للملايين – بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١٩.أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٩٤م.

٢٠.أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض.

٢١.الإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، ط١، جامعة أم القرى – دار البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٢٢.إميل بديع يعقوب، معجم الأوزان الصرفية، ط٢، عالم الكتب– بيروت، ١٤١٦هـ –١٩٩٦م.

٢٣.أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٢٤.حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الإستراباذي، ركن الدين (ت ٧١٥هـ)،شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٢٥.حمزة بن قبلان المزيني، مسألة الاختيار بين الضمة والكسرة في مضارع فعل، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية – الرياض، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٢٦.دكتور إبراهيم أنيس أستاذ بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، وعضو مجمع اللغة العربية، من أسرار اللغة، ط٣،مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ١٩٦٦م.

٢٧.رضي الدين الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

٢٨.سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني (ت٧٩١هـ)، شرح تصريف العزي، عني به: محمد جاسم المحمد، ط١، دار المنهاج، لبنان – بيروت، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

٢٩.سعيد بن محمد المعافري السرقسطي، المعروف بابن الحداد (ت بعد ٤٠٠هـ)، كتاب الأفعال، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة – ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

٣٠.سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر – بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٣١.شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (ت ٦٦٩هـ)، الشرح الكبير لمنظومة ريحانة الروح في علم التصريف، دراسة وتحقيق: حميد مصلح حسين الفهداوي، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب بجامعة الأنبار،١٤٤٥هـ – ٢٠٢٤م.

٣٢.شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت ٨٥٥هـ)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، ط٣، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٩هـ – ١٩٥٩م.

٣٣.صبحي إبراهيم الصالح (ت ١٤٠٧هـ)، دراسات في فقه اللغة، ط١،دار العلم للملايين، ١٣٧٩هـ –١٩٦٠م.

٣٤.صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، التخمير في شرح المفصل، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.

٣٥.صلاح مهدي الفرطوسي، وهاشم طه شلاش، المهذب في علم التصريف، ط١، مطابع بيروت الحديثة، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

٣٦.عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، ط١٥، دار المعارف.

٣٧.عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ – ٩٧٢ هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة – جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، ط٢، مكتبة وهبة – القاهرة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.

٣٨.عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، ط٣، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٣٩.عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤٠.عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

٤١.عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت .

٤٢.على الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.

٤٣.علي أبو المكارم، التعريف بالتصريف، ط١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – القاهرة، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٤٤.علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف، ط١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦.

٤٥.عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٤٦.مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الاثير (ت ٦٠٦هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ.

٤٧.مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز ابادي (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط،ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م.

٤٨.محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ٢٠٠١م.

٤٩.محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

٥٠.محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق:د. عبدالرحمن السيد – محمود بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.

٥١.محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة الإسلامية مكة المكرمة .

٥٢.محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط٣، صادر – بيروت، ١٤١٤هـ.
٥٣.محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق:محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.
٥٤.محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٢٨هـ.
٥٥.محمد محيي الدين عبد الحميد، دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٦هـ –١٩٩٥م.
٥٦.مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، جامع الدروس العربية، ط٢٨، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٤هـ–١٩٩٣م.
٥٧.هاشم طه شلاش، أوزان الفعل ومعانيها،ط١، مطبعة الآداب، النجف – العراق، ١٩٧١م.
٥٨.يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السّرايا محمد بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصَّل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

هوامش البحث

(١) الممتع الكبير في التصريف: ٣١.
(2) الممتع الكبير في التصريف: ٣١.
(3) الممتع الكبير في التصريف: ٣٢.
(٤) الممتع الكبير في التصريف: ٣٣.
(3) شذا العرف في فن الصرف: ٢١.
(4) ينظر: التطبيق الصرفي: ٢٦، و المهذب في علم التصريف: ٤٠.
(1) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها: ٢١.
(2) جامع الدروس العربية: ١ /٢١٤.

(3) المساعد على تسهيل الفوائد: ٤ /٥.
(4) مقاييس اللغة: ١ / ٣٠٢ – ٣٠٣، مادة (بنى).
(5) لسان العرب: ١٤ / ٩٤، مادة (بنى).
(6) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٢ – ٣.
(1) ينظر: ينظر: الكتاب: ٤ / ٣٨، وشرح المفصَّل: ٤ / ٤٢٥.
(2) شرح ريحانة الروح: ١٣٥.
(3) شرح ريحانة الروح: ١٣٥.
(4) ينظر: من أسرار اللغة: ٥٣.
(5) كتاب الأفعال: ١/ ٦٠.
(1) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١١٧ – ١١٨.
(2) الخصائص: ١ /٣٨٠.
(3) الخصائص: ١ /٣٨٠.
(4) الخصائص: ١ /٣٨٠.
(5) شرح شافية ابن الحاجب: ١ /١٢٢.
(6) مسألة الاختيار بين الضمة والكسرة في مضارع (فعل): ٥٠.
(1) مسألة الاختيار بين الضمة والكسرة في مضارع (فعل): ٥١.

(2) ينظر: من أسرار اللغة: ٥٢.

(3) ينظر: من أسرار اللغة: ٥٢.

(4) الكتاب: ٤ /٢١.

(5) ينظر: الخصائص: ١ / ٣٧٦.

(6) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١ /١٣٧.

(7) ينظر: الخصائص:١ /٣٨٠.

(8) ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: ١٧.

(9) شرح ريحانة الروح: ١٣٥ – ١٣٦.

(٣٣) ينظر: شرح ريحانة الروح: ١٣٨ – ١٤٠.

(34) ينظر: شرح ريحانة الروح: ١٤٠ – ١٤١.

(٣٥) ينظر: شرح ريحانة الروح: ١٤١ –١٤٢.

(٣٦) شرح المفصَّل: ٤/ ١٥٦.

(٣٧) شذا العرف في فن الصرف: ١١٥.

(٣٨) دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال: ٣٥.

(٣٩) شرح المفصَّل: ٥ /٣١٧.

(٤٠) شرح الرضي على الكافية: ٤ /٤٣٣.

(٤١) البيت من بحر الرجز، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق: ١٧٤، والأضداد لابن الأنباري: ٢٢١.

(42) البيت من البحر الطويل، لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ١٥١.

(٤٣) شرح ريحانة الروح: ١٤٢ – ١٤٣.

(٤٤) شرح ريحانة الروح: ١٤٣–١٤٤.

(٤٥) شرح ريحانة الروح: ١٤٤.

(٤٦) البيت من البحر الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه: ٤٤.

(47) شرح ريحانة الروح: ١٤٤.

(٤٨) شرح ريحانة الروح: ١٤٥.

(٤٩) شرح ريحانة الروح: ١٤٥ –١٤٦.

(٥٠) شرح ريحانة الروح: ١٤٦ – ١٤٧.

(٥١) شرح ريحانة الروح: ١٤٧.

(٥٢) شرح ريحانة الروح: ١٤٧.

(5) العين: ٧/ ٩٤ – ٩٦، مادة: (صدر).

(٥٤) اللُمع في العربية: ٤٨.

(7) ينظر: الكتاب: ١/ ١٢،٣٤،٣٦.

(1) الأصول في النحو: ١/ ١٥٩.

(2) ينظر: دقائق التصريف: ٦٠.

(3) شرح ريحانة الروح: ٢٤٠.

(4) شرح ريحانة الروح: ٢٤٠ .

(5) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٢٩٣، وينظر: شرح المفصَّل: ٤/ ٥٢.

(6) شرح ريحانة الروح: ٢٤٠ – ٢٤١.

(٦٢) شرح ريحانة الروح: ٢٤١.

(٦٣) شرح المفصَّل: ١ /٧٤.

(٦٤) ينظر: شرح ريحانة الروح: ٢٤٢.

(٦٥) سورة الأنبياء، جزء من الآية: (٧٣).

(٦٦) شرح تصريف العزّي: ١٧٤.

(٦٧) ينظر: شرح التصريف: ٤٦٣.

(1) سورة النبأ، الآية:(٢٨).

(2) سورة الأحزاب، الآية:(٤٩).

(٧٠) شرح شافية ابن الحاجب: ١ /٢٩٧ – ٢٩٨.

(٧١) البديع في علم العربية:٢ /٤٥٧.

(٧٢) ينظر: شرح ريحانة الروح: ٢٤٣.

(٧٣) شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٤٥٥، وينظر: الكتاب: ٤/ ٧٩.

(٧٤) ينظر: شرح ريحانة الروح: ٢٤٤.

(٧٥) شرح شافية ابن الحاجب: ١/٣٠٠، وينظر: نزهة الطرف شرح بناء الأفعال في علم الصرف: ٢٢.

(3) الأصول في النحو: ١٣١/٣.

(4) شرح ريحانة الروح: ٢٤٤.

(5) الكتاب: ٨٠/٤.

(6) شرح المفصَّل: ٥٤/٤.

(7) شرح ريحانة الروح: ٢٤٤، وينظر: التكملة: ٥٣١، والتخمير: ٢٩٩/٤، وجامع الدروس العربية: ١٧٠/١.

(8) شرح ريحانة الروح: ٢٤٤.

(1) شرح شافية ابن الحاجب:١ /٣٠٠–٣٠١.

(2) شرح ريحانة الروح: ٢٤٤– ٢٤٥.

(3) الممتع الكبير في التصريف: ٣١٦.

(4) ينظر: شرح ريحانة الروح: ٢٤٥، والمقاصد الشافية: ٣٥٢/٤، وجامع الدروس العربية: ١٧١/١.

(5) شرح ريحانة الروح: ٢٤٦، وينظر: شرح المفصَّل: ٥٢/٤.

(6) شرح ريحانة الروح: ٢٤٦.

(1) شرح ريحانة الروح: ٢٤٦.

(٨٩) ذكر الجندي أنَّ معناه (الاعْتِدَال)، جاء في الصّحاح:(اسْبَكَرَّتِ الجارية: استقامت واعتدلت). الصّحاح: ٦٧٦/٢.

(٩٠) ذكر الجندي أنَّ معناه (الانْصِبَابُ)، ثَعْجَرْتُ الدم وغيره فأَثْعَنْجَرَ، أي: صببته فانصبَّ. ينظر: تهذيب اللغة: ٢٠٥/٣، مادة (ثعجر).

(٩١) شرح ريحانة الروح: ٢٤٧، وينظر: البديع في علم العربية: ٤٥٩/٢.

(٩٢) شرح ريحانة الروح: ٢٤٧، وينظر: أبنية الأسماء والافعال والمصادر: ٣٨٢.

(٩٣) شرح ريحانة الروح: ٢٤٧.

(7) القاموس المحيط: ٨٩٨، مادة (ش ق ق).

(8) لسان العرب:١٨/١٠، مادة (ش ق ق).

(9) دراسات في فقه اللغة: ١٧٤.

(10) الكليات: ١١٧.

(1) ينظر: المفصَّل في صنعة الإعراب: ٢٧٤.

(2) شرح التسهيل لابن مالك:٣/٧٠، والتذييل والتكميل: ١٠/٢٧٩، وتوضيح المقاصد: ٢ /٨٤٩.

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٣/١٨١.

(4) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو:١٨٦.

(5) شرح ريحانة الروح: ٢٤٩.

(6) شرح ريحانة الروح: ٢٤٩.

(1) شرح ألفية ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/ ١٣٤.

(2) سورة الكهف، جزء من الآية: (١٨).

(3) ينظر: شرح ريحانة الروح: ٢٤٩.

(4) سورة يونس، جزء من الآية: (١٠٧).

(5) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/١٦٣٨.

(6) ينظر: شرح ريحانة الروح: ٢٤٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٠/٥٢٢٣.

(7) الكتاب: ٤/٣٤٨.

(8) المقاصد الشافية:٩/٢٨.

(9) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٣/١٢٧.

(١) ينظر: المقتضب: ١/٩٩، والمنصف: ٢٨٠ – ٢٨١.

(٢) ينظر: شرح ريحانة الروح: ٢٥٠.

(٣) شرح ريحانة الروح: ٢٥٠.

(١١٦) شرح ريحانة الروح: ٢٥١ – ٢٥٢.

(١١٧) معجم الأوزان الصرفية: ١٢٨.

(١١٨) جامع الدروس العربية: ١/١٩٣.

(١١٩) شرح ريحانة الروح: ٢٥١.

(١٢٠) شرح ريحانة الروح: ٢٥١.

(١٢١) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف:٧١-٧٢.

(١) شرح الكافية الشافية: ١/٦٠.

(٢) النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: ٢/٢٥٥.

(٣) الموجز في قواعد اللغة العربية: ١٩٨.

(٤) المفتاح في الصرف: ٥٩.

(٥) شرح ريحانة الروح: ٢٥٢.

(١) شرح ريحانة الروح: ٢٥٢- ٢٥٣.

(٢) شرح ريحانة الروح: ٢٥٤.

(٣) التكملة:٤٨٢.

(٤) شرح ريحانة الروح: ٢٥٤، وينظر: المصادر التي ذكرها محقق الكتاب.

(٥) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٧٧، وينظر: المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف:١٣١.

(6) شرح ريحانة الروح: ٢٥٤ – ٢٥٥.

(1) ينظر: شرح ريحانة الروح: ٢٥٥.

(2) شرح ريحانة الروح: ٢٥٦ – ٢٥٧، وينظر: المفصَّل في صنعة الإعراب: ٢٩٧، وشرح الكافية: ٢/ ١١٢٦ – ١١٢٧.

(3) ينظر: شرح ريحانة الروح: ٢٥٧ – ٢٥٨.

(1) سورة البقرة، جزء من الآية (٩٦).

(2) سورة الكهف، الآية (١٠٣).

(3) ينظر: شرح ريحانة الروح: ٢٥٨ – ٢٥٩ .

(4) النحو الوافي: ٣ / ٣١٨.

(5) شرح ريحانة الروح: ٢٦٢.

(6) شرح ريحانة الروح: ٢٦١.

(1) ينظر: شرح ريحانة الروح: ٢٦٢، وشرح المفصَّل:٤/ ١٤٨.

(2) ينظر: التعريف بالتصريف: ٢٦٢.

(3) المفصَّل في صنعة الإعراب: ٣٠٧.

(4) شرح ريحانة الروح: ٢٦٢ – ٢٦٣، وينظر الكتاب: ١/ ٩٤ .

(١) لسان العرب: ١١/ ٤٧١، مادة:(عَلَّ).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ٦٦/٣.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب::٦٨/٣.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب::٦٨/٣.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب: ٦٩/٣.

(١) شرح ريحانة الروح: ٢٨٤.

(٢) ينظر: شرح ريحانة الروح: ٢٨٤.

(٣) شرح ريحانة الروح: ٢٨٥.

(٤) ينظر: شرح ريحانة الروح: ٢٨٥ – ٢٨٦.